

بحث

يجب ان تركز الخطة أولاً على الإجراءات التي تزيد إنتاجية الاقتصاد اللبناني بشكك مستدام. بالإضافة إلى الخطة الإصلاحية الضرورية للقطاع العام، نحدد ثلاثة إجراءات أساسية لإتمام هذا الهدف في المدى الطويل، وهي: توفير التعليم الرسمي ذي النوعية الجيدة والكلفة المنخفضة، أقله حتى الصفوف الثانوية. إنشاء شبكة نقل واتصالات حديثة في مختلف أنحاء لبنان. إصلاح القطاع العام. تعالج هذه الإجراءات اثنتين من الأسباب الأساسية لتفسير تدني الإنتاجية في لبنان: انخفاض مستوى التعليم والمهارات، وحرمان المناطق اللبنانية خارج المركز

## خطة عمل لازدهار لبنان [3]

# رفع إنتاجية الاقتصاد بشكك مستدام



إعادة تمويك حيث القطاع العام باسماء فائدة ادنى ولفترات اطول (هيلم الموسوي)

10%، وهذا مردود استثماري جيد جداً؛ فضلاً عن ذلك، للتعليم الجيد تأثير إيجابي على عوامل مهمة أخرى، مثل تربية الأبناء في شكل أفضل، والحصول على مواطنين أكثر اطلاعاً، وتحسين التصويت ومنظومة المساءلة السياسية.

يجب أن يركز الإصلاح التربوي قبل كل شيء على تدريب الأساتذة في المدارس الرسمية وتصحيح الخلل الفادح في توزيعهم على المدارس والمناطق. فأساتذة المدارس الرسمية التي تحتوي على نصف تلامذة لبنان تقريباً، لم يحصلوا في معظمهم على التدريب الكافي أو لا يتمتعون في معظم الأحيان بالمؤهلات اللازمة لتعليم المواد الأساسية كاللغات والرياضيات والعلوم. أبنية المدارس متواخرة وهذا جيد. كما أن الخبراء يجمعون على أن توفير التدريب المهني وترقيع مؤهلات المعلمين على امتداد عدد من السنوات ليس اقتراحاً مكلفاً في الإجمال، وبغض النظر عن الأخطاء في تقدير كلفة الإصلاح التربوي، لا يبدو أن الاستثمارات المتوجبة كبيرة جداً، في حين أن مردودها الاقتصادي والاجتماعي سيكون مرتفعاً جداً. والنقطة هنا هي أن تكاليف الإصلاح المالية ضئيلة نسبياً، والمساءلة الأساسية هي أن على السلطات اللبنانية أن تولي اهتماماً كبيراً لهذا الإصلاح الأساسي، وأن تباشر سريعاً في تنفيذه لتحقيق نهضة تربوية جوهرية ونهائية عالية المستوى في المدارس الرسمية. أما المدارس الخاصة التي هي دون المستوى المطلوب، فستتبع المدارس الرسمية في نهضتها، أي أنها ستضطر إلى رفع معاييرها.

### 2- إنشاء شبكة نقل واتصالات حديثة في مختلف أنحاء لبنان

أما الإجراءات الأساسية الأخر فهو إنشاء شبكة طرق واتصالات (هاتف وإنترنت) حديثة في المناطق

### توفير كسار \*

لا بد من الإشارة بداية إلى أنه إذا كان الغرض من هذه الإجراءات هو توليد نتيجة مستدامة في المدى البعيد، فسوف تكون لها أيضاً مفاعيل ملموسة في المدى القريب، على الأقل من خلال الترفقات الإيجابية الكبيرة التي ستولدها في ما يختص بمستقبل لبنان الاقتصادي والسياسي، ومن خلال تدفقات الرساميل والاستثمارات التي ستنتج عنها. وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار مفاعيل هذه الإجراءات في المدى القريب لأنها مهمة أيضاً.

### 1- تعليم رسمي للجيم ذو نوعية جيدة

من شأن توفير التعليم الرسمي للجميع بكلفة متدنية ونوعية جيدة، على الأقل حتى نهاية الصفوف الثانوية، أن يطلق مسيرة تعزيز مهارات العمل والإنتاجية الاقتصادية في لبنان. ونؤكد هنا على أهمية تأمين النوعية الجيدة، وخصوصاً



### إنشاء سكة حديد حديثة وسريعة على طول الطريق الساحلية

في اللغات والرياضيات والعلوم. من الرسائل المهمة التي يوجهها هذا الإجراء أيضاً أن جميع الشباب اللبنانيين سوف تتسنى لهم فرصة متساوية لتحصيل الحد الأدنى من التعليم الجيد بأقل كلفة. بناءً عليه، ليس إجراء اقتصادياً وحسب، إنما أيضاً تدبير اجتماعي وسياسي يحمل رسالة مساواة في الفرص وتضامن بين المواطنين.

لقد أظهرت الدراسات أن معدل المردود السنوي للتعليم، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، هو عادة أكثر من



(التعليم الرسمي وإنشاء شبكة نقل واتصالات)، مع فوائدهما في المدى الطويل، سوف يساهمان إلى حد كبير في رفع التوقعات الإيجابية عن مستقبل لبنان الاقتصادي، وفي زيادة الاستثمارات الخاصة، وتحفيز تدفق الرساميل الأجنبية، والحد من كلفة تمويل هذه المشاريع.

### 3- إصلاح القطاع العام

لطالما كان إصلاح القطاع العام في لبنان قضية حساسة جداً بالنظر إلى علاقته المباشرة بتوزيع السلطات السياسية والإدارية في البلاد. ولكن هذه الخطة الاقتصادية تتطلب إصلاحين أساسيين (القضاء وحجم القطاع العام) وليس خطة إصلاحية شاملة لإدارة العامة بكاملها، والذي قد يكون هدفاً وهمياً، أقله في المستقبل القريب.

واضح تماماً أن المشكلة الأساسية مع القضاء لا تكمن في طبيعة القوانين، ولكن في عدم تطبيقها. تنتظر دعاوى كثيرة سنين طويلة لبتئها في المحاكم، في حين أن الأحكام الصادرة في دعاوى أخرى كثيرة تُعتبر منافية للقواعد القانونية. وهذا الوضع يثير الريبة الشديدة في عملية الاستثمار، وتترتب عنه تكاليف اقتصادية مصطنعة كبيرة، مع ارتدادات تحد من الاستثمارات الخاصة وتعوق النشاط الاقتصادي بصورة عامة. لذلك فإن إرساء آلية قضائية فعالة، حيث يخضع القضاء لتدريب جيد ويتقاضون رواتب معقولة ويجري بت القضايا في مهل محددة وقصيرة، أمرٌ ضروري للحصول على اقتصاد منتج وناجح.

لقد سجل حجم القطاع العام زيادة كبيرة بالمقارنة مع فترة ما قبل 1975.

عن طريق تحسين الطرقات والاتصالات فقط، ولكن الأهم هو توحيد السوق الوطنية (وبالتالي توسيعها)، وتنشيط الاستثمارات في القطاع السكني والأنشطة ذات الصلة. عندئذ سيؤدي الناس والأعمال استعداداً لاستقرار خارج بيروت وبعيداً عن قلب لبنان، الأمر الذي من شأنه أن يحفز التفاعل الاجتماعي والسياسي بين اللبنانيين، وهذا بحد ذاته هدف وطني مهم للغاية. ومما لا شك فيه أنه سيكون لهذه الاستثمارات في البنية التحتية تأثير إيجابي كبير على النشاط الاقتصادي في السنوات المقبلة. سوف تفيد هذه الاستثمارات من مساحة لبنان الصغيرة، وتدفع بمعظم السكان والمناطق إلى الالتحاق بالنشاط الاقتصادي السائد، عبر تسهيل المواصلات والاتصالات بصورة عامة. كما أنها تقدم حوافز تشجع اللبنانيين والأعمال والشركات على الاستقرار خارج بيروت الكبرى، فتخفف بالتالي من الكثافة السكانية العالية في بيروت الكبرى، وترفع أسعار الأراضي والعقارات في المناطق الريفية، وتشجع بشكل عام الاستثمارات في هذه المناطق. إنجاز هذا المشروع لا يغير فقط صورة لبنان الاقتصادية، بل يحقق أيضاً منفعة سياسية أكبر لأنه يؤدي إلى اندماج وطني أفضل بين المجتمعات الريفية المتباعدة.

إذا كانت الفوائد الكاملة لتحسين البنية التحتية البشرية أو التعليم تستغرق سنوات عدة كي تتبلور، فإن التأثير الاقتصادي لإصلاح البنية التحتية المادية يمكن أن يكون واسعاً وشبه آني. فالإجراءات

الريفية تُسهّل إلى حد كبير التنقل والاتصال بين المناطق النائية والمدن. يبدأ هذا المشروع مع سكة حديد حديثة وسريعة على طول الطريق الساحلية اللبنانية. وفي الوقت نفسه أو بعده بقليل، يجب وصل هذه السكة بطرق رئيسية (محاور) يتم شقها أو تحسينها في الريف اللبناني.

ليس الهدف الأساسي لهذا الإجراء المهم زيادة الإنتاجية الاقتصادية

## الحاجة إلى حكومة تفكر إصلاحياً

جغرافياً، إنما المتباعدة اقتصادياً واجتماعياً في لبنان ذي المساحة الصغيرة، عن طريق شبكة طرق واتصالات حديثة. لا يؤمن جرة دعم اقتصادية كبيرة وحسب، بل يشكل أيضاً أساساً لولادة لبنان من جديد، لبنان موحد وعصري. ونكرر أن هذه المهمة تقع على عاتق الحكومة والقطاع الخاص على السواء.

بيد أن الحكومات اللبنانية التي عجزت على امتداد خمسة وعشرين عاماً، عن تأمين الكهرباء بانتظام للمواطنين في سائر أنحاء لبنان، هذا مع العلم بأن كلفة التيار الكهربائي هي من الأعلى في العالم، غير قادرة على الأرجح على تطبيق برنامج الإصلاح البنوي، فما بالك بوضع نظرة استشرافية إنمائية حقيقية تُعتبر ضرورية من أجل تنفيذ إصلاحات مستدامة. وعلى القطاع الخاص أن ينظر أيضاً إلى أبعد من المدى القصير عبر المساهمة بتمويل المشاريع الطويلة الأمد، حيث يمكنه أن يستفيد هو أيضاً في المدى الطويل، لأن هذه المشاريع ستترقي بالاقتصاد إلى مستوى أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية.

هناك أزمة يكون خلالها التغيير الجذري ممكناً. وخطة العمل هذه يجب أن تبادر بها حكومة تفكر إصلاحياً بكل ما للكلمة من معنى. إذا أنجزت الإجراءات المذكورة أعلاه، قد يحفز التغيير الاقتصادي الناجم عنها إصلاحات سياسية ضرورية لإنشاء مجتمع حديث ومنتج، حيث باستطاعة معظم المواطنين، وليس فئة صغيرة منهم، المساهمة في إنمائه وتشارك المنافع.

تسلط خطط العمل الاقتصادية الضوء عادةً على المستويات المرتفعة للدين الحكومي (لا دين القطاع العام) معتبرة أنها المشكلة الاقتصادية الأساسية التي يواجهها لبنان اليوم، وتركز أيضاً على الخصخصة والإصلاح الإداري العام كمفتاح لإيجاد الحلول لهذا المأزق. لطالما تمنى الجميع أن تنجح هذه الإصلاحات في استعادة الأداء الاقتصادي القوي الذي يعتبرون أنه كان سائداً قبل عام 1975. لكن الأداء القوي قبل عام 1975 اقتصر فقط على الجانب المالي، من دون أن يشمل الجانب الاقتصادي أو الإنمائي. وكان أداء لبنان على كل الجبهات تقريباً ضعيفاً أو بأحسن الأحوال متواضعاً منذ نهاية الحرب في عام 1990. الدين العام المتزايد باستمرار ومعدل النمو الضعيف إن دلاً على شيء، فهما يدلان على مشكلات بنوية أعمق يعانيها لبنان منذ الاستقلال، لكنها أصبحت أقوى وأكثر ظهوراً بعد الحرب، وزادتها سوءاً الخلافات السياسية وانتشار الفساد.

هذه المشكلات هي الإنتاجية الضعيفة وقصور المؤسسات، إلى جانب الحرمان الشديد خارج مركز البلاد أو بيروت تحديداً. عادةً، يدل سبب المشكلة إلى حلها. فمن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين معايير المعيشة، لا بد من زيادة إنتاجية العمل من خلال برنامج طويل الأمد لرفع مستويات التعليم في كل المدارس في لبنان، وبصورة خاصة في المدارس الرسمية أو الحكومية. الأسواق وحدها غير كافية بتحقيق هذه النتائج؛ فهي تحتاج إلى المساعدة من الحكومات. ولكن ربط المناطق القريبة